دراسة تحليلية لتطبيق الرسائل العلمية في مجال الإدارة لحل المشكلات الإدارية في المؤسسات السورية بين الواقع والطموح في تطبيق شعار ربط الجامعة بالمجتمع

د.طاهر حسن

جامعة دمشق

الملخص

من خلال إطلاعنا على العديد من الرسائل الجامعية في مجال الإدارة وخصوصا ما يتعلق بالجانب التطبيقي أو الدراسات الميدانية منها، وجدنا أنها بالإجمال ذات اتجاه واحد، أي أن الباحث هو الذي يتوجه إلى المنظمة المعنية بالتطبيق طالبا منها قبوله ومده بالبيانات على افتراض وجود مشكلة مدروسة من خلال إطلاع الباحث على واقع المنظمة أو القطاع المعني. وفي مجال الإدارة وتطبيقاتها يطرح السؤال: هل يتم تطبيق نتائج وتوصيات البحوث الإدارية في المؤسسات موضع البحث؟ وانطلاقا من هذا التساؤل، ركز بحثنا على معاينة مجموعة من البحوث العلمية المنجزة في مجال الإدارة في عدد من المؤسسات الأكاديمية السورية لمحاولة التعرف على مدى تطبيق المؤسسات، التي شكلت محور الدراسة الميدانية لتلك البحوث، للنتائج التي توصلت لها والتوصيات التي اعتمدتها لحل المشكلات التي تعانيها تلك المؤسسات وكيفية تطويرها والارتقاء بها.

كلمات مفتاحيه: البحوث التطبيقية، المشكلات الإدارية، ربط الجامعة بالمجتمع

Summary

By us on many of the theses in the field of management, especially as regards the aspect of applied or field studies them, and found it generally a one-way, meaning that the researcher is heading to the organization concerned the application requesting acceptance of and extending the data on the assumption that the problem of deliberate During the researcher to inform the reality of the organization or the sector concerned. In the area of management and applications raises the question: Is there a real application of our research management on the ground? In other words, do not apply research findings and recommendations of the administrative institutions in question? Based on these questions, and will focus our search to preview a range of scientific research carried out in the field of management in a number of academic institutions in Syria to try to identify the extent to which institutions.

Keywords: **applied research, management problems, linking the university community**

تمهيد

ما فتأ المنظرون والمفكرون وأساتذة الجامعات من جهة والمسؤولون الحكوميون من جهة ثانية يتحدثون عن أهمية ربط الجامعة بالمجتمع، وضرورة توجيه الأبحاث العلمية لحل مشاكل المؤسسات العامة منها والخاصة. وليس جديدا القول بأهمية البحث العلمي التطبيقي في كل المجالات وفي مجال الإدارة موضوع بحثنا، وضرورة التعاون بين المنظمات والمراكز البحثية، ويكفي إلقاء نظرة سريعة على واقع الحال المتطور في مؤسسات الدول المتقدمة لتتضح صورة الفروق جلية مقارنة بما تعانيه مؤسساتنا، وهذا يعطي الأمر أهمية من نوع أخر في مؤسسات الدول النامية "لأنه المفتاح والحل لمشاكلها المتراكمة". ولكن يجب الإشارة إلى تباين مواضيع وتطبيقات البحث العلمي في مجال الإدارة في سورية عن تلك في الدول المتقدمة من حيث الموضوع والهدف، فبينما تتركز في الأخيرة حول مواضيع تطوير نظريات وتطبيقات جديدة بل وتقنيات متقدمة في مجال الإدارة، نعايش في واقعنا السوري مثل أغلب الدول النامية مشكلات من طبيعة مختلفة، تتمحور حول أسلوب نقل هذه النظريات وكيفية التعامل مع التقنيات المستوردة، أو تكييفها (أو تحويرها) بما يتماشى مع البيئة المحلية لمنظماتنا. وبذلك فإن بحوثنا العلمية تتمثل بصورة أساسية في نقل الحلول المطبقة غربيا وإلباسها للمشكلات المحلية، وهذا ما يبعدها عن الأصالة ويغرقها في التكرار وضعف النتائج وعموميتها وإمكانية الوصول إليها دون إجراء البحوث أصلا، وهذا ما نلحظه بالمستوى العام لبحوثنا الإدارية مقارنة بمثيلاتها بالدول المتقدمة. فقد اقتصر البحث العلمي في الدول العربية، ومنها سورية، على قضايا بحثية صغيرة ومحدودة الحجم والأثر. ووفقا للباحثين (دياب وآخرون، 2006) فإن "للبحث العلمي أولويات واهتمامات تعتمد وتطلعات كل بلد لتحقيق التقدم المنشود، فالبحث العلمي الذي تنشده البلدان المتقدمة قد لا يكون مناسباً لدول نامية". وبما أن غاية البحث صنع المعرفة، بينما تهتم الصناعة بالتطبيق التجاري لهذه المعرفة رغبة في مراكمة الربح، ولذلك كان لزاما "وجود آلية مناسبة لتحقيق درجة عالية من التفاعل، من أجل تعاون أوسع وأوثق بينهما" كما عبر عنه (القحطاني، 1998). وهذا يقود إلى توفير المناخ الصحيح للتطور، بيد أن غياب هذا التفاعل قد يؤدي إلى جعل الجامعات معزولة عن متطلبات المجتمع وغير محققة لدورها

الفعّال في نموه. ويمكن أن تنتج علاقة التعاون بين الجامعات والمنظمات مجموعة من المزايا لكلا الطرفين، فعلى صعيد الجامعات يؤدي تفعيل هذه العلاقة إلى اكتسابها السمعة العلمية المتقدمة والمصداقية المحلية والدولية ويؤدي إلى دعم البنى البحثية، وزيادة مواردها المادية مما يمكنها من زيادة قدراتها الفنية وتأهيل كوادرها لمواكبة التطورات التكنولوجية، وتوفير التغذية الراجعة من القطاعات الإنتاجية التي تساعد في تحديد الأولويات البحثية التي تخدم تطور العملية التعليمية في سياق ربطها بمشكلات المجتمع. وعلى صعيد المنظمات يمكن لتطوير العلاقة بالجامعات ومراكز الأبحاث الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في المجالات الإنتاجية لتحقيق عائد أكبر وتطوير الإنتاج وتحسين نوعيته كما أورد (العاجز، 2004)، مما يدعم قدراتها التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي، وينعكس هذا بدوره على تحقيق الأهداف التنموية للدولة، وبالتالي تخلق فرص عمل ومصادر دخل جديدة للعاملين فيها وفقا ل(عامر، 2008).

وقد أكد الكثير من الباحثين ومنهم (الكساسبة، 2009) و(السباعي، 2006) و(شهيب، 2000) على ضرورة توجيه الأبحاث في جميع المجالات، وفي مجال الإدارة محور دراستنا، على خدمة مشكلات المجتمع بمؤسساته العامة والخاصة. وربط البحوث بقضايا المجتمع بكافة أنواعها ومستوياتها "فرصة ومناسبة لربط أستاذ الجامعة بالمجتمع وقضاياه وهمومه ومشكلاته" كما أورد (Bok, 1982)، بل هي الفرصة الأمثل لإجلاء الصورة المشوهة لأستاذ الجامعة، بأنه يعيش في عزلة عن مجتمعه ويقضي جل وقته في التنظير، وهذا الربط يحسّن وضعه الشخصي والعلمي على المستوى الفردي، ويسهم الربط على المستوى الوطني في تنمية المجتمع باعتبار الأستاذ الجامعي فرداً صالح فيه. وهنا تنزل الجامعة من برجها العاجي لتتحمل مسؤوليتها الاجتماعية.

والمتتبع للبحوث العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه المنشورة في مجال الإدارة في كليات الاقتصاد والمعاهد العليا في الجامعات السورية بخاصة، والعربية بعامة، يجد أنها في العديد منها هي نقل عن الدراسات الغربية، حاول المشرفون المعنيون الذين درسوا في الغرب استيرادها، وحينما رغبوا في أقلمة نتائج الأبحاث الغربية لواقع المشكلات الإدارية المبحوثة في البيئة المحلية زاد تشويهها وقلت أصالتها، ولم تحافظ على جودة مخرجاتها لاختلاف البيانات وطريقة المعالجة ومسخ التحليل والتفسير للنتائج وبالتالي لم تحقق الغاية

المرجوة منها. وتحول دور المشرف على الرسالة إلى مجرد مساعد للباحث الرئيسي بتقديم المراجع أو ضبط المنهج وحتى مساعدته في ترجمة بعض الفقرات من اللغة التي درس بها في الغرب، واكتفى بعرض المعلومة للطالب بشكلها المطلق، مبتورة من كتاب أو مقالة لتبقى معزولة في ذهن الطالب عما سبقها أو يليها، فقللت من فائدتها له وإن كانت تدعم الإطار العام لبحثه. وأصبح الحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه هدف الطالب الرئيس والنقاط هدف مشرفه مع الميزة المادية، رغم قلتها، دون إضافة حقيقية في المجالات البحثية. من هنا تبدو جلية نقاط الضعف في رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال الإدارة في سورية، وعدم قدرتها على تلبية حاجات المنظمات "الحكومية والخاصة" في حل المشاكل الإدارية وضعف ربط الجامعة بالمجتمع رغم الشعارات المرفوعة والندوات والمؤتمرات التي عقدت بهذا الشأن خلال العقود الماضية. وعلى الرغم من ثبات أو نقل الفكرة من خطة خمسية إلى التي تليها وصولا إلى الخطة الخمسية العاشرة، والتي شارفت على نهايتها، حيث أشارت أنه "على الجامعات السورية توجيه قدرات الطلبة نحو خدمات الواقع الاقتصادي والاجتماعي باعتبارهم قيادات اجتماعية مستقبلية مساهمة في عملية نقل الاقتصاد والمجتمع السوري إلى الواقع الجديد" (الخطة الخمسية العاشرة، 2006-2010). وحيث أن البحث والتطوير في المؤسسات الإنتاجية السورية مطلب أساسي لتحقيق أهداف التنمية وتطوير المجتمع، إلا أنه حسب (ناصر وآخرون، 2006) "مسألة شبه غائبة أو عملية ثانوية غير فاعلة". لذا لا بد من أن تضع المراكز البحثية السورية رؤية واضحة لمستقبل بحوثها بشكل عام والإدارية منها بشكل خاص، تبني على أساسها خطتها التنموية، وبالتالي تفعيل دور البحث والتطوير مما يساعد على تغيير ملامح المؤسسات الإنتاجية السورية ويدفعها إلى الارتقاء إلى المستوى المرموق.

والدراسة الحالية تحاول مناقشة هذه القضية من خلال تناولها للمباحث الآتية:

- ***الإطار العام للبحث ويشمل: مشكلة البحث وأهميته وأهدافه والمنهج العلمي المستخدم لمعالجته.***
- ***ماهية ودور البحث العلمي التطبيقي في مجال الإدارة في سورية.***
- ***تحليل البحوث العلمية ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية وطرح بعض التصورات لحل المشكلة.***

المبحث الأول: الإطار العام للبحث
مشكلة البحث

من خلال إطلاعنا على العديد من البحوث العلمية والرسائل الجامعية في مجال الإدارة وخصوصا تلك الرسائل ذات الجانب التطبيقي أو الدراسة الميدانية، وجدنا أنها بالإجمال ذات اتجاه واحد، أي أن الباحث هو الذي يتوجه إلى المنظمة المعنية بالتطبيق طالبا منها قبوله ومده بالبيانات على افتراض وجود مشكلة مدروسة من خلال إطلاع الباحث على واقع المنظمة أو القطاع المعني. أي أن سوق العمل، بمنظماته المختلفة، لا يستعين بالجامعة على القيام بدراسة أكاديمية بتوظيف وتوجيه الباحثين لدراسة المشاكل الإدارية التي ترزح أغلب المؤسسات السورية بشكل أو بأخر من وطأتها بهدف وضع حلول لها. هذا الأمر على النقيض تماما في الدول المتقدمة حيث تسعى المنظمات للتعاقد مع مراكز البحث المختلفة لإنجاز الدراسات لحل مشاكلها موفرة بذلك البيانات اللازمة بشفافية للباحثين مع ترك المجال مفتوحا لإبداعهم في اقتراح الحلول المناسبة لها، مع دعم هذه المراكز بالأموال اللازمة ضمن سياق البحث لضمان استمرارية وصوله إلى هدفه. وفي هذا المجال يطرح السؤال: هل مشاكل دول العالم المتقدم هي نفسها مشاكلنا؟ فإذا كان الجواب بـ "نعم"، فلما كل هذه الخسائر في البحث العلمي في الإدارة ولما لا نكتفي بالنسخ من تجاربهم ونطبقها في مؤسساتنا؟ أما إذا كان الجواب بـ "لا"، فهل هناك تطبيق فعلي لبحوثنا الإدارية على أرض الواقع؟ بمعنى أخر، هل يتم تطبيق نتائج وتوصيات البحوث الإدارية في المؤسسات موضع البحث؟ وانطلاقا من هذه التساؤلات، سيركز بحثنا على معاينة مجموعة من البحوث العلمية المنجزة في مجال الإدارة في عدد من المؤسسات الأكاديمية في سوريا، للوقوف على مدى تطبيق المنظمات، التي شكلت محور الدراسة الميدانية لتلك البحوث، للنتائج التي توصلت لها والتوصيات التي اعتمدتها لحل المشكلات التي تعانيها تلك المنظمات وكيفية تطويرها والارتقاء بها. حيث ما يزال مفهوم تطبيق نتائج الرسائل الجامعية وتبنيها من قبل المنظمات السورية متعثرا إن لم نقل غائبا، لعدم ثقة هذه المنظمات بالأكاديمية السورية، رغم تخرج معظم قادتها منها، وسعيهم الحثيث إلى استيراد الأفكار الغربية عبر استقدام الخبراء لحل مشاكل منظماتهم، ولا نعني بهذا القطاع الخاص فقط، بل والعام أيضا، فمزمار الحي لا يطرب.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على الرسائل العلمية في مجال الإدارة ومدى ارتباطها بمشكلات المنظمات السورية وتطبيق نتائجها فعليا. وبهذا تتجلى أهمية البحث من الناحية العلمية في:

1. عرض آلية وواقع خطط البحث العلمي في مجال الإدارة، وكيفية الإفادة من نتائج خطط البحث الإداري في الدول الغربية في هذا المجال.
2. تبيان الأفاق المتاحة لكيفية توظيف إمكانات الطلبة والمشرفين العلمية من خلال دراسة المشكلات الواقعية للمجتمع بربط الخريجين بواقع العمل المستقبلي في المنظمات وكيفية التعامل معها.
3. عرض واقع مقاربة البحوث العلمية في مجال الإدارة لمشاكل المنظمات وملامستها للواقع من خلال استعراض أراء قادة هذه المنظمات في هذه المشكلة.

وتبرز أهمية البحث من الناحية العملية في:

1. إثارة فكرة البحث العلمي الإداري التطبيقي وتطويره بدلا من استيراده وتطويعه بالإكراه من خلال السعي لحل مشكلات مستوحاة أو مأخوذة من حاجات منظماتنا السورية.
2. ترسيخ فكرة الفائدة العملية من تمويل البحوث العلمية وأن الأموال المقدمة سوف تساعد في تطوير البحث العلمي وتسهم في حل مشكلات المجتمع ودفع عجلة تطوره.
3. توثيق وربط الخبرات والمهارات العلمية والعملية في مجال الإدارة للكوادر الوطنية في الجامعة والمراكز البحثية لحل مشكلات المنظمات المحلية.
4. وقف نزيف الخبرات والمؤهلات العلمية المحلية بتوفير المناخ الملائم لتجريب أفكارهم، ليشعروا بجدوى عملهم ووجودهم، وتوظيف المؤهلات العلمية الوطنية في مجالها التخصصي الصحيح.

أهداف البحث

يسعي البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1. إبراز أهمية البحث العلمي الإداري التطبيقي الموجه لخدمة المجتمع وتنميته ورفع مستواه.
2. التعرف على واقع حال التعاون بين المراكز البحثية في مجال الإدارة والمنظمات السورية.
3. اقتراح نموذج لتطوير ارتباط مؤسسي وثيق بين المنظمات والمراكز البحثية في مجال الإدارة، للاستفادة من الطاقات المؤهلة لتطويرها عن طريق الاستشارات والبحث العلمي التطبيقي.

منهجية البحث

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تناوله لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدراسات الخاصة بالمؤتمرات والنشرات وخطط التنمية والدوريات والإحصائيات والتقارير الرسمية المتعلقة بأدبيات البحث من خلال جمع المعلومات وتصنيفها ومن ثم تحليلها وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها تفسيراً علميا صحيحا والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في فهم وتشخيص واقع غياب تطبيق البحوث الإدارية وأسبابها وتحليل المفاهيم تحليلا ناقدا بهدف دعم نتائج البحث باستخدام منهج تحليل المضمون لعينة من الرسائل العلمية المنجزة في مجال الإدارة، ومنهج المسح الإحصائي حيث تم تصميم استبيانة خاصة لموضوع البحث موجهة إلى كافة الباحثين في الإدارة، وخاصة الأكاديميين منهم، بهدف جمع البيانات اللازمة التي تخدم تحقيق أهداف البحث.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الرسائل (ماجستير ودكتوراه) والبحوث العلمية المنجزة في مجال الإدارة في الجامعات السورية بالإضافة إلى معاهد الإدارة العليا مثل المعهد العالي للتنمية الإدارية (HIAD) والمعهد العالي لإدارة الأعمال (HIBA) والمعهد الوطني للإدارة (INA). واقتصرت عينة الدراسة على الرسائل العلمية المنجزة والتي تم مناقشتها في مجال الإدارة، حيث تم استعراض وتحليل 88 رسالة محكمة (منها 60 رسالة ماجستير و28 رسالة دكتوراه)، وقد جرى سحب هذه العينة بطريقة عشوائية، حيث تم تكليف الطلاب على مدى ثلاثة أعوام بقراءة رسالتين (ماجستير أو دكتوراه) في العلوم الإدارية لكل

طالب في مادة أصول البحث العلمي خلال الأعوام 2008–2009 و2010، والتركيز على الرسائل ذات الجانب التطبيقي، ثم تكليف الطلبة بالاتصال بالمؤسسات التي تم تطبيق البحث فيها للوقوف على مدى الأخذ بما تم اقتراحه وعرض النتائج أمام زملائهم بمناقشة مضمون الرسائل المقروءة وتحليلها ومدى تطبيق نتائجها في واقع المنظمات المدروسة.

الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة

استخدم الباحث في تحليل بيانات هذه الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تلاءم طبيعة الدراسة، فتم حساب النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وحساب قيمة معامل ارتباط سبيرمان، واختبار تحليل التباين الأحادي والمتعدد باستخدام برنامج SPSS v.17.

فرضيات البحث

لأغراض هذه الدراسة، قام الباحث بعد الاطلاع على الدراسات السابقة باختبار الفرضيات الثلاث التالية:

لا يوجد فرق دال إحصائيا بين اختيار الطالب أو المنظمة أو الأستاذ المشرف للبحث وبين تطبيق نتائج البحث.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نتائج وتوصيات البحوث الإدارية وبين تطور البحث العلمي في مجال الإدارة.

لا يوجد فرق دال إحصائيا بين المركز الوظيفي والمرتبة العلمية وبلد الحصول على درجة الدكتوراه والخبرة في العمل والعمر وإجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة.

حدود الدراسة

تقتصر دراستنا على الحدود التالية:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه)، ولم تتناول البحوث الأكاديمية المنجزة من قبل أعضاء الهيئة التدريسية.
- **الحدود المكانية:** أُجرِيت الدراسة على عينة من الرسائل والبحوث العلمية المنجزة في مجال الإدارة سحبت بطريقة عمدية من مكتبة الأسد الوطنية.
- **الحدود الزمنية:** أُجرِيت الدراسة على مراحل من عام 2007 إلى 2010.

الدراسات السابقة

سنستعرض عددا من الدراسات المحلية والعربية التي قاربت الموضوع من زوايا مختلفة، واستعراض رأي الباحثين في كيفية التصدي لهذه الإشكالية. ولم يسقط ذكر الدراسات الأجنبية سهوا لعدم توافرها، وإنما لحرصنا على مقاربة الموضوع من دراسات مشابهه لبيئتنا من جهة، ومن جهة أخرى لكون الدراسات الأجنبية قد قاربت الموضوع في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وتركز حاليا على كيفية تعميق التعاون مع القطاعات المختلفة بتطوير نظريات وتقنيات مختلفة. وهذا ليس باعتقادنا تكرارا لما درسوه منذ تلك الفترة، وإنما استنهاض الهمم لموضوع يهم مراكز البحوث الإدارية والمنظمات على حد سواء. ولن نسهب في عرض الدراسات رغم أهمية جوانبها المختلفة وإنما نكتفي بما يهمنا فيها لدراستنا. وقد تم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث لتبيان كيفية تطور نظرة الباحثين السوريين والعرب إلى هذا الموضوع.

دراسة (محمد سعيد، 1997) بعنوان: تعاون أعضاء هيئة التدريس مع القطاع الصناعي.

تناول الباحث مشكلة انعدام الإمكانات المساندة التي يقدمها القطاع الصناعي والذي يمكنه المساعدة في توفير كافة المواد الضرورية واللازمة للبحث العلمي واحتكار الشركات الأجنبية لهذه المواد الأساسية من خلال امتلاكها لبراءة الاختراع لكثير من المواد المستعملة في البحوث وعدم توفر الإمكانات التقنية المتكاملة لإنتاج بدائل لها بسبب انعدام التنظيم للقطاع الخاص. وأرجع الباحث مشكلة تقاعس القطاع الخاص في دعم البحث العلمي إلى إيمانه المتدني بكفاءة و قدرات الباحثين العرب ولغلبة الربح والخسارة المادية في حساباته. وأكد الباحث على أن العالم العربي بحاجة ماسة لبناء قاعدة صناعية تسد هذا العجز المهم لتحرير مؤسساتنا البحثية من التبعية. كما أوصى الباحث بضرورة تأمين حاجات البحث العلمي لنجاحه وضرورة تكامل التقنية والإمكانات الفنية التي لا مناص من توفرها إذا أردنا لهذا البحث أن يستمر وينجح ويتقدم بمحاولة التصحيح للفقر الجلي في هذه الإمكانات.

دراسة (الناغي، 2002م) بعنوان: معوقات البحوث الإدارية في الوطن العربي.

تناول الباحث عدداً من معوقات البحوث الإدارية كانخفاض نسبة المخصصات المالية اللازمة، وضعف الربط بين مجالات البحث العلمي وبين المشكلات التي تواجه كافة نواحي المجتمع. وأكدت نتائج الدراسة على وجود عدد من المعوقات المالية والمعلوماتية التي

تعوق البحث العلمي الإداري والمعوقات المتعلقة بمراكز البحوث. وقد أوصى الباحث بضرورة تحقيق التوازن بين وظيفة التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع بما يحقق أعلى فائدة من الوظائف الثلاث، وضرورة تقرير حوافز مادية ومعنوية للبحث العلمي الهادف والجاد، بالإضافة إلى إعادة صياغة التشريعات التي تعيق تطوير العلاقة بين البحوث العلمية وقطاعات الدولة المختلفة.

دراسة (بشور، وجبرة، 2006) بعنوان: مخرجات البحث العلمي والتطوير التقاني ومؤشرات الأداء.

تناول الباحثان دراسة مؤشرات الأداء المرتبطة بمخرجات البحث العلمي والتطوير التقاني، كون البحث العلمي هو مكون هام من مكونات التنمية الشاملة وهو القوة الدافعة لعجلة التنمية بمفهومها الشامل. والبحوث هي فرصة مثالية للباحثين والعلماء يبغون من خلالها أن تترجم نتائج أبحاثهم إلى منتج أجود أو خدمة أفضل. وأهم الاستنتاجات التي توصل الباحثان: أنه بات من الملح جداً أن نقوم بتعديل دفة البحث العلمي باتجاه أبحاث تطبيقية تخدم خطط التنمية في المجتمع مع ضرورة التركيز على عنصر الجودة في إنجاز هذه الأبحاث لتضاهي في مستواها أبحاث العالم المتقدم.

دراسة (دياب وآخرون، 2006) بعنوان: التخطيط والتنظيم والإدارة آليات العمل في المؤسسات البحثية ومتطلبات تطويرها

ركز الباحثون على أولويات واهتمامات البحث العلمي للمؤسسات البحثية السورية، وكيفية إيجاد آليات لتفعيل ارتباطها بالقطاعات الاقتصادية، والمعوقات التي تواجهها من ضعف عمليات التخطيط والتنظيم. وقد أشار الباحثون إلى أن البحث العلمي والتطوير التقاني في سورية ما زال في خطواته الأولى، بسبب نقص البنية التحتية وعدم كفاية التمويل والخبرات البشرية المؤهلة، وضعف الارتباط بين مؤسسات البحث العلمي وبين القطاعات الإنتاجية. وقد أوصى الباحثون بتركيز الجهود في تطبيق مخرجات العلم والتقانة على قطاعات اقتصادية منتقاة كي تساعد في تفعيل منظومة التنمية في سورية وسد سائر الفجوات التي نتجت عن متغيرات الاقتصاد العالمي الجديد، كما أوصى الباحثان بضرورة قيام مؤسسات لتمويل البحث العلمي تقوم بتوزيع الأموال الحكومية المخصصة لمشاريع

البحث والتطوير على الجامعات والمعاهد ومراكز البحث وفقاً لمعايير التنافس العالمية في هذا المجال.

دراسة (سعيد و صالح، 2007) بعنوان: العلاقة بين الجامعة وسوق العمل

عالجت الدراسة الهم العام للجامعات بربطها بسوق العمل وكيفية تفعيل وتطوير هذا الأمر. حيث ظهر أن معظم البحوث بالرغم من قلة نسبتها مقارنة بالدول المتقدمة لم تأخذ طريقها إلى ميدان العمل، وبالتالي عدم الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها. وقد أظهرت الدراسة درجة عالية لتخوف الخريجين من العمل في مؤسسات الدولة وتفضيل العمل الحر، وكان من أهم نتائج الدراسة: أن نسبة تزيد على 90% من الكليات تتفق على عدم وجود تنسيق بين الوزارات والجامعة، وعدم قدرة الجامعة على التأثير في سياسة الوزارات ورفدها بخريجين بالكفاءة المطلوبة.

دراسة (غنيم، 2009) بعنوان: "ضمان الجودة والاعتماد: هل تكفي لحل أزمة كليات الإدارة؟"

تساءل الباحث حول جدوى حصول كليات إدارة الأعمال على معايير الجودة والاعتماد في المساهمة في تطويرها وتحقيق أهدافها والأضرار الناجمة من عدم حصولها عليه. وهل هذا– لو تحقق– يكفي لحل أزمة كليات الإدارة؟ وهل بعد الجودة والاعتماد يظل التعليم الإداري في أزمة؟ ويرى الباحث بأن كليات الإدارة بشكلها الراهن وبما تقدمه حالياً، سواء في مجال التعليم الإداري أو البحوث الإدارية، لا تقود إلى تطوير الإدارة كمهنة يحتاجها المجتمع بشدة. وخلص الباحث إلى أن ضمان الجودة والاعتماد قد يؤدي إلى تحقيق ما يسمى "الكفاءة" وهو أمر هام للغاية، وتساءل هل يمكن أن يؤدي وبنفس القدر إلى تحقيق الأهم وهو ما يسمى"الفاعلية". وقد خلص الباحث إلى أن التعليم يفتقر إلى فلسفة واضحة مما أدى إلى عدم مسايرة الخطط الدراسية سواء من حيث الشكل أو المضمون للمشاكل الواقعية التي يواجهها الممارسون للإدارة وبالتالي فقد التعليم الإداري فائدته العملية وظل في إطاره النظري المحدود، وأن أساتذة الإدارة، انشغلوا بأبحاث لإقناع الجميع بأهمية الإدارة كعلم، ونسوا أهمية تطوير الإدارة كمهنة. وخلص الباحث إلى أن دور كليات الإدارة اقتصر على تخريج أفواج من الطلبة لا يقدمون دوراً حقيقا للتنمية في المجتمع بقدر ما يزيدون من أفواح البطالة.

تعقيب على الدراسات السابقة

اتفقت الدراسات السابقة التي تم مراجعتها على تعدد المعوقات والعراقيل التي تواجه البحث العلمي التطبيقي في مجال الإدارة كغيرة من المجالات وأهمية وضع الحلول الفعّالة لتجاوزها وفقا لظروف كل دولة، وكلها لخصت الواقع المرير للبحث العلمي بشكل عام وفي مجال الإدارة بشكل خاص. وقد تم إعداد تلك الدراسات في بيئات مقاربة لواقعنا وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يمكن الإفادة من منهجها ونتائجها مع أن التركيز في غالبيتها ينصب على تحليل الاتجاهات باستطلاع آراء المعنيين من خلال الاستبيانات المعدة لقياس متغيرات الدراسة. أما البحث الحالي فهو يركز على مدى تطبيق المنظمات للدراسات والبحوث العلمية المنجزة في مراكز البحث العلمي في مجال الإدارة في سورية من جانبين: الأول يركز على مدى التطبيق من خلال تحليل العديد من البحوث (الرسائل العلمية المنجزة) والاتصال بالمنظمات التي طبقت فيها، والثاني اهتم بتحليل إجابات المعنيين بالبحث العلمي في مجال الإدارة في سورية من خلال مجموعة من الأسئلة المركزة حول دور الباحث في علم الإدارة في البحث العلمي وتطبيقاته وأزمة وغموض دور وفلسفة البحث في أقسام الإدارة بالإضافة إلى معوقات تطبيق هذه البحوث. وتتبع مكانة الدراسة الحالية في كونها من أوائل الدراسات -على حد علم الباحث- التي تتناول هذين الجانبين.

المبحث الثاني: ماهية ودور البحث العلمي التطبيقي في مجال الإدارة في سورية.

بداية نقصد بالبحوث التطبيقية في مجال الإدارة التوجه إلى مشاكل منظمات المجتمع لأجراء البحوث فيها ومتابعة تطبيق التوصيات المستخلصة من النتائج. وسوف نستعرض في الفقرات التالية ماهية ودور البحث العلمي التطبيقي في مجال الإدارة مفندين هذه التوجهات في مجال البحوث الإدارية.

علاقة البحوث العلمية الإدارية بقطاعات المجتمع

ليس إدعاءا أنه منذ 500 سنة وأكثر لم تمتلك جامعاتنا دور المنتج للمعرفة في مجال الإدارة على الصعيد العالمي، ولم تستطع أن تكيف علاقتها مع منظمات المجتمع لكي تفقد هذا الدور أساسا، على الرغم من اقتناعنا بأن العلم الإداري ليس غربي النشأة، وإن كنا

نتفق على تطوره هناك، وما الآثار الحضارية لبلاد الرافدين وسورية ومصر إلا دليل على براعة وإبداع أبناء هذه المنطقة فيه، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى يحق لنا الوقوف على التطور الهائل في بلدان كانت أقل شأنا من بلادنا كبلدان شرق أسيا مثلا. وعليه، فإننا مدعوين إلى تقبل التنافس الحضاري المفروض علينا وأن نكون على مستوى التحدي في مواجهتنا له بتطوير أبحاثنا الإدارية وتطبيقاتها. وقد بُحثت ووُضحت منذ أمد بعيد طبيعة تطبيقات البحوث التي يمكن أن تقدمها الجامعة لمجتمعاتها قام بها عدد من المفكرين الباحثين مثل (Shannon & Shoefeld, 1965) واللذان عبرا عنها بقولهم أنها "نشاط ونظام تعليمي موجه إلى طلاب الجامعة، ويمكن نشر المعرفة خارجها وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بها". وفضلا عن ذلك، يشير (Siune et al, 2004) إلى أن ارتباط الجامعة بالواقع الاجتماعي ساعدها على تكوين منظور اجتماعي واقتصادي وسياسي لها يوجهها في أدائها لدورها البحثي ودورها في خدمة المجتمع. ولكن حسب (Eurab, 2007) لم تستطع الجامعات أن تلبي مطالب المجتمع مما دفعه لإنشاء مؤسسات بديلة تؤدي ما ينبغي أن تقوم به الجامعة من وظائف. وهذا الأمر قاد العديد من المفكرين مثل (Shauna & Harper, 2006) إلى المناداة بتصحيح هذا الوضع والعودة إلى ممارسة الجامعة لدورها الطبيعي في قيادة البحث العلمي. ويرى بعض الباحثين العرب مثل (إبراهيم وياسين، 2005) على أن الجامعة تبقى مركزا لإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وإن تحقيق مستوى متميز للبحوث العلمية وخاصة في مجال الإدارة لا يمكن أن يتحقق إلا بتضافر جهود جميع الباحثين في الكليات المعنية ومشاركة فاعلة من منظمات المجتمع. لأن القيام ببحوث إدارية تطبيقية لا يكفي وليس غاية ما لم تكن هذه البحوث بسوية علمية متميزة وقادرة على حل المشكلات التي تصدت لها. وإن تراجع دور التعليم العالي في خدمة مجتمعه أدى إلى تراجع أداءه وإنتاجيته، مما قاد إلى غياب التفاعل مع القطاع الصناعي والإنتاجي في المجتمع، والذي بدوره أدى إلى تقلص موارد الجامعات وبالتالي ضعف قدرتها على تمويل الأبحاث التطبيقية المهمة أو اكتفائها بتوصيف الظاهرة دون الغوص فيها. وقد ساهم الدور المتميز للبحث العلمي التطبيقي في تطور وتقدم المجتمعات وتنميتها على مختلف المستويات في كافة دول العالم، وضرورة تفعيل التواصل لمواكبة حاجات الفرد في مجتمع وعصر العلم والتقنية. وفي هذا الصدد، قامت العديد من

الجامعات الأمريكية والأوروبية بتوثيق علاقتها بمنظمات المجتمع ليصبح البحث العلمي منطلقا وانعكاسا للتطور فيها، حيث لجأت إلى توجيه الطاقات العلمية إلى التنمية من خلال تجمعات علمية صناعية لربط أبحاث المؤسسات العلمية بالتطبيقات الصناعية في سبيل إحداث تنمية ثقافية واقتصادية واجتماعية شاملة.

ويؤكد واقع مؤسساتنا الإداري المترهل على أن هناك ضرورة لأن تتحول الأبحاث الإدارية من التنظير إلى التطبيق، مع أهمية إحداث تغيرات أساسية في البيئة البحثية. حيث يتحتم على مراكز البحوث الإدارية ضرورة السعي على جسر الهوة بين واقع البحث ومتطلبات سوق العمل بوضع رؤية متطورة تنسجم والدور المرتجى منها. وأوضحت الدراسات الحديثة فشل محاولات تطوير البحث العلمي الإداري لعدم وجود معايير للتقييم، حيث لا يمكن تنمية المنظومة البحثية وتفعيلها دون الإسهام الفاعل والضروري لقطاعات المجتمع كافة في تمويل أنشطة البحوث، وإيجاد آليات للتنسيق بينها وبين مراكز البحوث وحثها على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير كما ذكر (العبد العالي، 1998).

ومن خلال البحث والمقارنة بين الوضع القائم في بلدان العالم الثالث التي كانت مشابهة لواقعنا، كالهند وتركيا وإيران والبرازيل في منتصف القرن الماضي، عن استفادتها من بحوثها التطبيقية في كل المجالات ومنها الإدارية. نتساءل: هل السبب في تراجعنا عنها هو الاهتمام بالكم دون الكيف؟ أم التوجه لإشباع الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم بسبب النمو السكاني السريع في معظم البلاد العربية؟ أم أن السبب هو ضعف قدرات الباحث العربي؟ وهذا لم تثبته أية دراسة علمية. أم يعود السبب إلى تركيزنا على استحضار الماضي أكثر من الحاضر والمستقبل خوفا من الحاضر ومشكلاته والتهرب منه. وهذا يعود برأينا إلى وجود فجوة بين المراكز البحثية وقطاعات المجتمع الأخرى، حيث لم تجد نتائج البحث العلمي طريقها للاستخدام بالشكل المطلوب لعدم توفر المعلومات عن آلية عمل السوق، وعدم ثقة منظمات هذه القطاعات بمخرجات مراكز البحث العلمي المحلي واستمرار تأثرها بعقدة الأجنبي من خلال استقدام الخبراء الأجانب، يضاف لها قلة الموارد المالية والتقانية الضرورية.

من جانب آخر، هل ندعي العجز في كفاءة وخبرة كوادرنا العلمية ومؤهلاتها العالية في الإبداع؟ بالطبع لا. ويحق لنا التساؤل أين يكمن الخلل؟ هل في الكوادر وكفاءاتها أم في النظام البحثي الذي تعيش فيه؟ والواضح الجلي أن النظام البحثي في أقسام ومعاهد الإدارة في سورية، شأنها في ذلك شأن أغلب الدول النامية، يعاني من مجموعة ظروف مثبطة للإبداع البحثي، ليس أبرزها ضعف الإمكانات المادية، وإنما ضعف الهمة البحثية والاكتفاء بإجراء بحوث الترقي على الحد المطلوب دون البحث عن الأفكار الأصيلة ومواكبة التغير الهائل في التقنيات العلمية والعمل على تطبيقها ومنافسة الباحثين الغربيين في هذا المجال. ثم هل لدينا خيار أخر لتطوير منظمات المجتمع من الناحية الإدارية سوى العمل البحثي، وعلى الأخص في جانبه التطبيقي ونقنع أنفسنا بضرورة التخلص من وهم استقلال العمل البحثي الأكاديمي عن المجتمع، وليس هناك بديلاً في ظل المتغيرات الدولية عن التطوير الإداري السريع الخطى للانتقال نحو تطبيق مفاهيم الإدارة العلمية الحديثة التي تحاول أن تحقق الاندماج الفعلي بين العلوم الاجتماعية والاقتصادية والعلوم التقنية بما فيها تكنولوجيا المعلومات. وهنا ندعو الباحثين الإداريين إلى ضرورة نقل العمل البحثي إلى معالجة مشكلات المنظمات في الوزارات المختلفة والعمل على متابعة تطبيق الاقتراحات التي تمخضت عنها بعض البحوث المميزة من خلال التفكير في تطوير أفاق التعاون وآليات تطبيقه لتفعيل علاقة مراكز البحوث في العلوم الإدارية بمنظمات المجتمع، بحيث تنصب على خدمته بتركيزها على مشكلات منظماته بأولوياتها.

ولكن هل نكتفي بانجاز الأبحاث الإدارية لمضاهاة مراكز البحث الغربية في الكم؟ أم يجب أن يترافق هذا مع النوعية أيضا؟ بالتأكيد لا نسعى لتحطيم الأرقام في إنتاجنا العلمي الإداري بقدر ما يجب أن نسعى إلى التميز فيه، فلم يقدم إنتاج الرسائل العلمية والبحوث الإدارية في مراكز بحوثنا تميزا، أو يعطينا ترتيبا، وإنما اقتصر الأمر على إنتاج الكم لأجل الكم وإعطاء الشهادات والدرجات العلمية. وهذا يحيلنا بشكل ما إلى مسألة النوعية في البحوث المنجزة، لأن التعليم العالي هو قاطرة التقدم ويجب توفيره بجودة مرتفعة. وكما أشار كل من (Harvey & others, 1993) بأن النوعية ترتبط في معظم الأحيان بما هو جيد وذو قيمة عالية عبر التميز والاتساق والحصول على معايير ومستويات محددة مسبقاً. ويتبنى معظم الباحثين مثل (Green, 1998)، و(الكيلاني، 2001) بأن النوعية

في التعليم العالي تعني "الملائمة للغرض". أما (Evans, 1993) فقد اعتبر عدم تلبية توقعات المستفيدين يسبب خسائر فادحة للمجتمع. وهذه النوعية هي التي تحافظ على نجاح ورقي المستوى العلمي والفني للتعليم العالي. لا أن يقتصر هذا الدور على سجالات الطلبة في تبني مواقف وأراء أساتذتهم، والذين يهتمون بدورهم "بالمناصب الإدارية" و"الترقية الأكاديمية". وعليه يجب الاهتمام بوضع استراتيجيات الكفاءة التي توضح العلاقة بين مخرجات ومدخلات التعليم العالي، ونتفق مع (Brown, 1999) بتبني "الفاعلية" التي توضح العلاقة بين المخرجات والأهداف، وتوظيف مخرجات الجامعات لخدمة مجتمعاتها المحلية عبر تميزها كمراكز إشعاع علمي وحضاري ومحركة للتقدم والازدهار. وهذا يجعل الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي عملية تحقق أهدافها المرجوة. وبهذا يجب أن ندرك بأن رسائلنا وأبحاثنا في مجال الإدارة ليست "برستيج" وإنما يجب أن تنصب على خدمة منظماتنا التي تنتظر مغيثا لها في بحر مشاكلها. ونضم صوتنا إلى صوت (الخفاف، 2007) بضرورة إدراك العلماء والباحثون العرب لأهمية البحث التطبيقي في تطور حياة الأمم وتطوير واقع الدراسات العليا باعتبارها الجزء المهم في البحث العلمي. إلا إننا للأسف لا نستفيد إلا بالقليل من الجهود البحثية المبذولة وتوظيفها في حل المشكلات المطروحة أمام المجتمع ليكون مردود هذه الدراسات كبيرا. ولهذا توجهت جهود الباحثين في تبيان أ"ثر ودور الشراكة المجتمعية وتفعيلها" لتحقيق أهداف المجتمع، وقد حظي موضوع الشراكة بين القطاعات الحكومية والأهلية والمؤسسات البحثية باهتمام بالغ في مختلف أنحاء العالم، وذلك لارتباط هذه الشراكة بعملية التنمية، وكذلك الفوائد المختلفة التي يمكن الحصول عليها. وتتطلب الشراكة تسلسل وتفاعل وتواصل الأطراف المعنية لتتمكن من تحديد وتحقيق أهدافهم والتزاماتهم ويؤدي إلى قرارات وتوصيات تأخذ في الحسبان أراء ومتطلبات كل الأطراف المعنية كما أورده (Barth Richard, 2008)، وتمثل الشراكة إطاراً للتواصل يسهم فيه كل طرف بإمكاناته ومؤهلاته واختصاصاته بغرض تحقيق الأهداف المحددة بين الأطراف المشاركة. إلا أن قيام شراكة فاعله وناجحة لتحقيق التنمية بتطبيق نتائج البحوث يواجه معوقات كثيرة يمكن حصرها حسب كل من (Welsh, 2008) و (He & others, 2009) بما يلي: قلة المعلومات عن الأطراف المعنية

بالعمليات البحثية، وغياب دور المجتمع في العملية البحثية، وغياب ثقافة الحوار في التعامل والتفاعل بين الأطراف المختلفة، وضعف الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير بالقطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة البحث والتطوير خاصة مع الارتفاع المستمر لأسعار الأجهزة والمعدات والمواد، وعدم المقدرة المالية لبعض الشركات المحلية للإنفاق على البحث والتطوير، وأيضا، قلة الباحثين المؤهلين للتفرغ للعمل البحثي لانخفاض العائد المالي.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية وطرح بعض التصورات لحل المشكلة

عبر استعراض وتحليل 88 رسالة محكمة، من خلال تكليف الطلاب على مدى ثلاثة أعوام بقراءة رسالتين (ماجستير أو دكتوراه) في العلوم الإدارية لكل طالب في مادة أصول البحث العلمي خلال الأعوام 2008–2009 و2010، والتركيز على الرسائل ذات الجانب التطبيقي، ثم تكليف الطلبة بعرض النتائج أمام زملائهم بمناقشة مضمون الرسائل المقروءة وتحليلها وهل تم تطبيق نتائجها في واقع المنظمات المدروسة. وقد تبين لنا عبر تسليط الضوء على جانب التطبيق في هذه الرسائل من خلال تكليف الطلاب بالزيارات الميدانية واللقاء بمدراء المؤسسات التي شكلت محور الدراسة الميدانية فيها أو الاتصال بالمؤسسات في حال تعذر إمكانية الذهاب إليها والتي تم تطبيق البحث فيها للوقوف على مدى الأخذ بما تم اقتراحه إليها. والجدول رقم (1) التالي يعرض توزع البحوث العلمية (رسائل الماجستير والدكتوراه) المنجزة في كليات ومعاهد الإدارة السورية في عينة البحث.

الأعوام	2007		2008		9200		2010	
نوع الرسالة	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير
	4	16	6	18	8	12	10	14

الجدول رقم (1): توزع الرسائل العلمية التي تم تحليلها حسب العام

حيث تدل نتائج الجدول رقم(1) على أن عدد رسائل الماجستير بلغ 60 رسالة و28 رسالة دكتوراه.

ويبين الجدول رقم (2) المنهج العلمي المتبع في إعداد الرسالة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	المنهج الوصفي	17	19.3	19.3	19.3
	المنهج الإحصائى	38	43.2	43.2	62.5
	المنهج التحليلي	25	28.4	28.4	90.9
	منهج دراسة الحالة	8	9.1	9.1	100.0
	Total	88	100.0	100.0	

الجدول رقم (2): المنهج العلمي المتبع في إعداد الرسالة

حيث تشير النتائج إلى اعتماد المنهج الوصفي بنسبة 19.3% والمنهج الإحصائي بنسبة 43.2% والمنهج الوصفي التحليلي بنسبة 28.4%، أما منهج دراسة الحالة لم يتجاوز نسبة 9.1% في العينة.

ويظهر الجدول رقم (3) التالي كيفية وشكل تطبيق الرسالة.

حيث تبين أرقام الجدول رقم (3) أن 19.3% من الرسائل هي دراسة ميدانية، و38.6% دراسة تطبيقية، و30.7% منها اعتمدت دراسة الحالة في حين أن 11.4% منها اعتمدت على الدراسة الميدانية المقارنة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دراسة ميدانية	17	19.3	19.3	19.3
	دراسة تطبيقية	43	38.6	38.6	57.9
	دراسة حالة	72	30.7	30.7	88.6
	دراسة مقارنة	10	11.4	11.4	100.0
	Total	88	100.0	100.0	

الجدول رقم (3): شكل تطبيق الرسالة

وحتى تاريخه لم نستطع أن نقف على البعد التطبيقي في كلمة ميدانية لأنها اقتصرت على الاستبيان في جمع المعلومات وتحليلها وهذا الميدان الذي يصعب تقدير مصداقيته في إعطاء البيانات الدقيقة أو حتى موثوقية عدد الاستبيانات فيه، حيث قلما يطلب الأستاذ المشرف رؤية الاستبيانات قبل تفريغها من قبل الباحث الطالب، وهذا ليس تشكيكا بالباحثين وإنما ليطمئن قلب المشرف على الموضوعية والدقة العلمية لا أكثر.

ويبين الجدول رقم (4) التالي نتائج الزيارات الميدانية والاتصالات التي تمت مع المؤسسات قيد البحث حول نتائج تطبيق توصيات ومقترحات وحلول الرسائل المنجزة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليس هناك تطبيق فعلي للبحث	48	95.5	95.5	95.5
	يتم الاستئناس بنتائج البحث	4	4.5	4.5	100.0
	Total	88	100.0	100.0	

الجدول رقم (4) : نتائج تطبيق توصيات ومقترحات وحلول الرسائل المنجزة

حيث تشير النتائج في الجدول رقم (4) السابق إلى هزالية التطبيق وحتى غيابه، حيث أن نسبة 4.5 % من الرسائل قد تم الاستئناس بنتائجها، وهذا الاستئناس غير واضح وغير محدد مما يجعل الإفادة من نتائج البحث قليلة التطبيق.

نتائج اختبار فرضيات البحث

استكمالا لتحليل رسائل الماجستير والدكتوراه أعلاه ومن أجل اختبار فرضيات البحث قام الباحث بتصميم استبيان موجه إلى الباحثين في الإدارة مؤلف من 12 سؤال تغطي محاور الدراسة الرئيسة، وقد تم توزيعها على 62 باحث في الإدارة، وكان عدد الاستمارات المسترجعة 53 استمارة بنسبة 0.85 % منها 48 استمارة صالحة للمعالجة بنسبة 0.91 % من الاستمارات المعادة. ثم قام الباحث بعد جمع البيانات وتفريغها بتحليلها باستخدام برنامج SPSS v.17، وإجراء اختبار ثبات فقرات الاستبيان باستخدام اختبار ألفا كرونباخ بطريقة التجزئة النصفية، كما يبينه الجدول رقم (5).

```
RELIABILITY ANALYSIS - SCALE(ALPHA)
                                        Reliability Coefficients
            N of Cases =     48.0                  N of Items = 12
Correlation between forms =.1137  Equal-length Spearman-Brown   =.2041
Guttman Split-half =.1631         Unequal-length Spearman-Brown =.2042
                  6 Items in part1                 6 Items in part2
        Alpha for part1 =.8244     Alpha for part2 =.8648
                                          Alpha =     .8446
```

الجدول رقم (5): اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات فقرات الاستبانة

وكما يتضح من الجدول رقم (5) أعلاه فقد بلغ معامل الثبات (0.8448) الأمر الذي يشير إلى أن الاستبانة على درجة عالية من الثبات.

وبداية نعرض الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة، كما يعرضها الجدول رقم (6).

حيث يبين الجدول رقم (6) أن نسبة 70.8% من أفراد العينة هم بمرتبة مدرس. ويتوزع

أفراد العينة حسب بلد الحصول على درجة الدكتوراه إلى 18.8% من سورية و25% من دولة عربية ونسبة 43.8% من دولة أوربية و8.3% من دولة أمريكية و4.2% من دولة أسيوية. ويتوزع أفراد العينة حسب خبرتهم في العمل إلى 35.4% ممن لديهم خبرة تقل عن 5 سنوات و47.9% ممن لديهم خبرة في العمل تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات بينما فقط 16.7% ممن تتجاوز خبرتهم في العمل ال 10 سنوات.

	Value Label	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
المرتبة العلمية	أستاذ	8	16.7	16.7	16.7
	أستاذ مساعد	6	12.5	12.5	29.2
	مدرس	34	70.8	70.8	100.0
بلد الحصول على درجة الدكتوراه	سورية	9	18.8	18.8	18.8
	دولة عربية	12	25.0	25.0	43.8
	دولة أوربية	21	43.8	43.8	87.5
	دولة أمريكية	4	8.3	8.3	95.8
	دولة أسيوية	2	4.2	4.2	100.0
الخبرة في العمل الجامعي	قل من 5 سنوات	17	35.4	35.4	35.4
	من 5 إلى 10 سنوات	23	47.9	47.9	83.3
	سنوات فأكثر10	8	16.7	16.7	100.0
العمر	أقل من 30 سنة	3	6.3	6.3	6.3
	من 30 إلى 40 سنة	16	33.3	33.3	39.6
	من 40 إلى 50 سنة	19	39.6	39.6	79.2
	50سنة فأكثر	10	20.8	20.8	100.0

الجدول رقم (6): الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة

أما بالنسبة لأعمار الباحثين فقد توزعت بين أفراد العينة إلى 6.3% ممن تقل أعمارهم عن 30 سنة و33.3% ممن تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة بينما 39.6% من أفراد العينة هم في سن يتراوح بين 40 إلى 50 سنة و20.8% منهم ممن تتجاوز أعمارهم 50 سنة.
والجدول رقم (7) التالي يبين متوسط إجابات أفراد العينة والانحراف المعياري لهذه الإجابات.

	N	Sum	Mean	Std. Deviation
المركز الوظيفي	48	160.00	3.3333	.95279
الجنس	48	56.00	1.1667	.37662
المرتبة العلمية	48	122.00	2.5417	.77070
بلد الحصول على درجة الدكتوراه	48	122.00	2.5417	1.03056
الخبرة في العمل الجامعي	48	87.00	1.8125	.70428
العمر	48	132.00	2.7500	.86295
Valid N (list-wise)	48			

الجدول رقم (7): متوسط إجابات أفراد العينة والانحراف المعياري لها

ويتضح من نتائج الجدول رقم (7) أن قيمة الانحراف المعياري (Std. Deviation) هي أصغر من المتوسط الحسابي العام لكل متغير من متغيرات الدراسة وهذا يدل على أن أراء أفراد العينة متجانسة على هذا المتغير.

نتائج اختبار الفرضية الأولى

لا يوجد فرق دال إحصائيا بين اختيار الطالب أو المنظمة أو الأستاذ المشرف للبحث وبين تطبيق نتائجه.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بإجراء تحليل التباين المتعدد Univariate Analysis of Variance. وفي البداية قام الباحث بإجراء اختبار ليفين Levenes test لتجانس التباين بعد تقسيم عينة البحث إلى ثلاث عينات وفق لطرق اختيار البحث الثلاثة (اختيار الطالب أو المنظمة أو الأستاذ المشرف)، ويظهر الجدول رقم (8) نتائج الاختبار.

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
2.638	2	45	.083

الجدول رقم (8): قيمة إحصاء ليفين لتجانس التباين

حيث تشير نتائج الجدول أن قيمة إحصاء ليفين تساوي 2.638، وقيمة 0.05 < Sig.=0.083وهذا يدل على أن اختبار ليفين غير دال إحصائياً أي قبول فرضية العدم القائلة بتجانس التباين من وجهة نظر الباحثين الإداريين لطرق اختيار البحث الثلاثة. ويمكننا متابعة التحليل للفروق. ولمعرفة أين تكمن الفروق بين متوسطات طرق اختيار البحث الثلاثة قام الباحث بإجراء اختبار تحليل التباين ANOVA وحساب قيمة F لمعرفة هل هناك فرقاً بين الطرق المختلفة لاختيار البحث وهذا ما يبينه الجدول رقم (9).

Tests of Between-Subjects Effects
Dependent Variable: تطبيق البحوث العلمية في مجال الإدارة

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	1.494(a)	11	.136	2.017	.056
Intercept	40.314	1	40.314	598.951	.000
اختيار الطالب للبحث	2.698E-02	2	1.349E-02	.200	.819
اختيار المنظمة للبحث	.561	2	.280	3.452	.040
اختيار الأستاذ المشرف للبحث	8.190E-02	2	4.095E-02	.608	.550
Error	2.423	36	6.731E-02		
Total	204.000	48			
Corrected Total	3.917	47			

a R Squared = .381 (Adjusted R Squared = .192)

الجدول رقم (9): نتائج تحليل التباين بين طرق القيام بالبحث الإداري في المنظمات السورية

يبين الجدول أن قيمة F=3.452، المقابلة لطريقة اختيار المنظمة للبحث وقيمة 0.05 > Sig.=0.040 المقابلة لها، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق بين متوسطات طرق اختيار البحث الثلاثة. ونستنتج أن هناك فرقاً بين الطرق المختلفة، وذلك عند مستوى دلالة α=0.05. وعند رفض فرضية العدم والتي تنص على تساوي المتوسطات وقبول الفرضية البديلة بأنه يوجد اثنين أو أكثر من المتوسطات غير المتساوية، ولذلك قام الباحث باختبار أي من هذه المتوسطات متساوٍ أو غير متساوٍ، وللإجابة على هذا التساؤل استخدم الباحث اختبار بونفيروني Bonferroni test للمقارنات البعدية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (10) والذي يظهر نتائج المقارنات المتعددة بين طرق القيام بالبحث الإداري.

تدل النتائج الجدول رقم (10) على وجود فرق معنوي بين متوسطي طريقة توجه الطالب إلى المنظمة لتطبيق بحثه وطلب المنظمة للقيام بالبحث وذلك لأن قيمة Sig.= 0.037< 0.05 وهي أقل من مستوى الدلالة. والطريقة الثانية أي طلب المنظمة للقيام بالبحث أفضل من طريقة توجه الطالب إلى المنظمة لتطبيق بحثه لأن الفرق بين المتوسطين المقابل لها أكبر أي 4103.- <3333.-. وبالتالي لا نستطيع قبول فرضية العدم (نرفض فرضية العدم) القائلة بعدم وجود فروق دال إحصائيا بين اختيار الطالب أو المنظمة للبحث وبين

تطبيق نتائجه، وقبول الفرضية البديلة بوجود فروق دال إحصائيا بين اختيـــار الطالـــب أو المنظمة للبحث وبين تطبيق نتائجه.

Multiple Comparisons

Dependent Variable: تطبيق البحوث العلمية في مجال الإدارة

Bonferroni

(I)الأستاذ المشرف	(J)الأستاذ المشرف	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
يحدد الأستاذ المشرف مشكلة البحث	يحدد الطالب مشكلة البحث	-.4103(*)	.15544	.037	-.8006	-.0199
	تحدد المنظمة مشكلة البحث	-.3333	.18345	.233	-.7940	.1273
يحدد الطالب مشكلة البحث	يحدد الأستاذ المشرف مشكلة البحث	.4103(*)	.15544	21.0	.0199	.8006
	تحدد المنظمة مشكلة البحث	7696.	.11377	1.000	-.2088	6269.
تحدد المنظمة مشكلة البحث	يحدد الأستاذ المشرف مشكلة البحث	.3333	.18345	.233	-.1273	.7940
	يحدد الطالب مشكلة البحث	-.0769	.11377	1.000	-.3626	.2088

الجدول رقم (10): نتائج المقارنات المتعددة بين طرق القيام بالبحث الإداري

وكذلك يتضح من النتائج أنه يوجد فرق معنوي بين متوسطي طريقـــة أن يحـــدد الأســـتاذ المشرف مشكلة البحث وطلب المنظمة للقيام بالبحث وذلك لأن قيمة 0.05 >Sig.= 0.021 وهي أقل من مستوى الدلالة. والطريقة الثانية أفضل لأن الفرق بين المتوسطين المقابل لها أكبر أي 6769>.4103. وبالتالي لا نستطيع قبول فرضية العدم أي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق دالة إحصائيا بين قيام الأستاذ المشرف بتحديـــد مشـــكلة البحـــث وتحديد مشكلة البحث من قبل المنظمة وبين تطبيق نتائجه، وقبول الفرضية البديلة بوجـــود فروق دالة إحصائيا بين قيام الأستاذ المشرف بتحديد مشكلة البحث وتحديد مشكلة البحـــث من قبل المنظمة.

نتائج اختبار الفرضية الثانية

لا توجد علاقة بين تطبيق نتائج وتوصيات البحوث الإدارية وبين تطور البحـــث العلمـــي الإداري.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بإيجاد قوة الارتباط بين تطبيق البحوث الإدارية وتطور البحوث الإدارية باستخدام معامل ارتباط سبيرمان كما هو وارد في الجدول رقم (11) التالي.

تطبيق البحث	Correlations		
.710	Correlation Coefficient	تطور البحوث العلمية الإدارية	Spearman's rho
400.	Sig. (2-tailed)		
22	N		

الجدول رقم (11): نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان بين تطبيق البحوث الإدارية وتطور البحوث الإدارية

من الجدول نجد أن قيمة معامل ارتباط سبيرمان تبلغ 0.710 وقيمة Sig.=0.004< 0.05 مما يدعونا إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط بين نتائج تطبيق البحوث الإدارية وتطور البحوث الإدارية وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة قوية بين تطبيق النتائج وتطور البحوث الإدارية من وجهة نظر الباحثين السوريين في مجال الإدارة.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

لا يوجد فرق دال إحصائيا بين المركز الوظيفي والمرتبة العلمية وبلد الحصول على درجة الدكتوراه والخبرة في العمل والعمر وإجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث بحساب قيمة إحصاءة ليفين لتجانس التباين، والجدول رقم (12) التالي يعرض اختبار التجانس بين المجتمعات مستخدما اختبار Levene .

Levene's Test of Equality of Error Variances(a) Dependent Variable: إجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة			
F	df1	df2	Sig.
2.467	26	21	161.
Tests the null hypothesis that the error variance of the dependent variable is equal across groups.			

الجدول رقم (12) : اختبار التجانس بين المجتمعات (Levene's Test)

تشير نتائج الجدول رقم (12) أن قيمة إحصاء ليفين تساوي 2.467، وقيمة Sig. 0.05 <0.116= وهذا يدعونا إلى قبول فرضية العدم التي تنص على وجود تجانس في تباين متوسطات المجتمعات حول إجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة، وبما أن اختبار ليفين Levenes test غير دال إحصائياً فإن ذلك يعني تجانس التباين، لذلك يمكن استكمال

اختبار تحليل التباين. والاختبار المناسب للمقارنات البعدية هو اختبار بونفيروني Bonferroni test كما يتضح في الجداول التالية.

ولتأكيد نتائج اختبار الفرضية قام الباحث بإجراء اختبار تحليل التباين المتعدد وحساب قيمة F لمعرفة هل هناك فرقاً بين المركز الوظيفي والمرتبة العلمية وبلد الحصول على درجة الدكتوراه والخبرة في العمل والعمر وإجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة، وهذا ما يبينه الجدول رقم (13).

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable: إجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	2.417(a)	26	9.295E-02	1.301	.271
Intercept	94.047	1	94.047	1316.662	.000
المركز الوظيفي	.153	3	5.093E-02	.713	.555
المرتبة العلمية	.000	1	.000	.000	1.000
بلد الحصول على درجة الدكتوراه	.316	2	.158	2.215	.134
الخبرة في العمل	.592	4	.148	2.072	.121
العمر	.000	1	.000	.000	.001
المرتبة العلمية * المركز الوظيفي	.000	1	.000	.000	1.000
العمر * بلد الحصول على درجة الدكتوراه	.364	1	.364	5.091	353.
Error	1.500	21	7.143E-02		
Total	204.000	48			
Corrected Total	3.917	47			

الجدول رقم (13): تحليل التباين المتعدد بين المركز الوظيفي والمرتبة العلمية وبلد الحصول على درجة الدكتوراه والخبرة في العمل والعمر وإجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة

والجدول رقم (13) يبين نتائج اختبار تحليل التباين في اتجاهين لتأثير المركز الوظيفي والمرتبة العلمية وبلد الحصول على درجة الدكتوراه والخبرة في العمل والعمر وإجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة. حيث نلاحظ أن قيمة .Sig أكبر من 0.05 لكل من متغير المركز الوظيفي والمرتبة العلمية وبلد الحصول على درجة الدكتوراه والخبرة في العمل لذا سوف نقبل فرضية العدم وهى أن التأثيرات غير معنوية، أي لا يوجد فرق دال إحصائيا بين المركز الوظيفي والمرتبة العلمية وبلد الحصول على درجة الدكتوراه والخبرة

في العمل وإجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة. لذلك ليس هناك داعي لاختبار المقارنات المتعددة لهذه المتغيرات.

بينما نلاحظ أن قيمة Sig.=.001 أصغر من 0.05 لمتغير العمر لذلك سوف لن نقبل فرضية العدم (أي نرفض فرضية العدم) ويعني أن التأثيرات معنوية أي توجد فروق بينها، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق دالة إحصائيا بين العمر وإجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة.

ولمعرفة هذه الفروق قمنا بإجراء اختبار المقارنات المتعددة لهذه المتغيرات. والجدول رقم (14) يبين نتائج المقارنات المتعددة لمستويات متغير العمر إزاء إجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة.

Post Hoc Tests
Multiple Comparisons
Dependent Variable: إجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة
Bonferroni

(I)العمر	(J)العمر	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
أقل من 30 سنة	من 30 إلى 40 سنة	.1625	.16815	1.000	-.4272	.5522
	من 40 إلى 50 سنة	.1053	.16604	.000	-.5888	.3783
	50سنة فأكثر	-.1000	.17593	1.000	-.6123	.4123
من 30 إلى 40 سنة	أقل من 30 سنة	-.0625	.16815	1.000	-.5522	.4272
	من 40 إلى 50 سنة	.1678	.09068	1.000	-.4318	.0963
	50سنة فأكثر	-.1625	.10774	.878	-.4762	.1512
من 40 إلى 50 سنة	أقل من 30 سنة	.1053	.16604	1.000	-.3783	.5888
	من 30 إلى 40 سنة	.1678	.09068	.471	-.0963	.4318
	50سنة فأكثر	.0053	.10441	1.000	-.2988	.3093
50سنة فأكثر	أقل من 30 سنة	.1000	.17593	1.000	-.4123	.6123
	من 30 إلى 40 سنة	.1625	.10774	.878	-.1512	.4762
	من 40 إلى 50 سنة	.0687	.10441	.000	-.3093	.2988

Based on observed means.

الجدول رقم (14): نتائج المقارنات المتعددة لمستويات متغير العمر إزاء إجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة

والجدول رقم (14) يبين نتائج اختبار تحليل التباين لتأثير عمر الباحثين على إجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة. حيث نلاحظ أن قيمة Sig.=.000 أصغر من 0.05 لفئة الباحثين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 40 سنة بالنسبة لبقية فئات العمر الأخرى للباحثين. لذلك سوف لن نقبل فرضية العدم (أي نرفض فرضية العدم) ويعني أن التأثير معنوي أي توجد فروق بينها، وهذه الفروق لمصلحة فئة العمر من 30 إلى 40 سنة لأن فرق المتوسط الحسابي لصالحها. وهذه النتيجة طبيعية من وجهة نظرنا في البيئة السورية حيث يكون الباحث قد تجاوز عدد من المشاكل واتجه نحو الاستقرار وبالتالي يلتفت إلى القيام بالبحوث العلمية لاستكمال إجراءات ترفعه وترقيه الأكاديمي.

النتائج

1. اعتماد أغلب الدراسات الميدانية أسلوب الاستبيان في جمع المعلومات بما له من مزايا وسلبيات، واعتماد بعض الدراسات على أسلوب دراسة الحالة رغم قلته فهو تنويع جيد في الدراسة.
2. أغلب الرسائل هي دراسة ميدانية، وقليلة هي الدراسات التطبيقية، أو دراسة الحالة، واعتماد المنهج الوصفي بشكل كبير في أغلب الرسائل المأخوذة في العينة.
3. يوجد فرق دال إحصائيا بين اختيار الطالب أو المنظمة أو الأستاذ المشرف للبحث وبين تطبيق نتائجه في المنظمات.
4. توجد علاقة قوية بين تطبيق نتائج وتوصيات البحوث وبين تطور البحث العلمي في مجال الإدارة.
5. لا توجد فروق بين المركز الوظيفي والمرتبة العلمية وبلد الحصول على درجة الدكتوراه والخبرة في العمل للباحثين وإجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة.
6. توجد فروق بين عمر الباحثين وإجراء بحوث علمية تطبيقية في مجال الإدارة.

واعتمادا على المناقشات العديدة مع الزملاء الباحثين في مجال الإدارة ومقارنته مع الدراسات والبحوث السابقة التي تم الاستناد إليها، يمكننا إضافة عدة نتائج أخرى من أهمها:

- ❖ غياب التخطيط الاستراتيجي والتنسيق والتكامل لمراكز البحوث الإدارية، وقيام كل مركز بحثي بتخطيط منفرد، حيث يلجأ الباحثين على نقل تجاربهم العلمية من بلد الإيفاد إلى مؤسساتهم البحثية العلمية وإيجاد الرابط مع مؤسسات المجتمع المختلفة بشكل غير مدروس لغياب خطة منهجية للمركز البحثي.
- ❖ غياب الربط الحقيقي للجامعة بمنظمات المجتمع في أحد أبرز جوانبها وهي التطبيق الفعلي للبحوث، مما يستلزم تعديل خطة البحث العلمي بما يتوافق مع حاجات منظمات المجتمع.
- ❖ اعتماد بحوث الطلاب للحصول على المؤهل العلمي (ماجستير، دكتوراه) على قاعدة انجاز البحوث على صورة الكم على حساب النوع مما يحرم طلابنا من التعامل الإيجابي مع متطلبات العصر، ويغيب فيهم روح المبادرة والإبداع والخلق عند تناولهم لأية مشكلة في أي مؤسسة.
- ❖ محدودية التعاون والاتصال بين الباحثين والمستفيدين من نتائج البحوث: إذ غالبا ما يقوم الباحث، الذي يجري أبحاثه عادة في جامعة أو معهد، بتحديد موضوع البحث دونما تنسيق مع الجهة أو الجهات التي يمكن أن تستفيد من نتائج البحث، وهذا ينعكس في هزالة التطبيق وحتى غيابه.

وأخيرا نورد مجموعة من أراء الباحثين في الإدارة في سورية (إجابات 48 باحث في الإدارة نوردها بحرفيتها كما جاءت في الاستبيان)، وقد اقتصرنا على الآراء التي لم تتكرر في الإجابات والتي تم جمعها في 10 بنود وتأتي كنتائج هامة للبحث ويمكن إعادة صياغتها كتوصيات مهمة في تفعيل ونقل البحث العلمي إلى حيز التطبيق، وهي:

1. أصبح أستاذ الجامعة كآلة تقوم فقط بتطبيق ما سبق من روتين والسعي وراء رزقه دون إنتاج علمي حقيقي لضيق الوقت وقصور الفرص والميزات.

2. غاية البحث العلمي في الإدارة تحقيق المكاسب الشخصية، وإن كان هناك دائما استثناءات ولكن يبدو أن الترفيع يشكل الحافز رقم 1 من إجراء البحوث العلمية.

3. ينحصر البحث العلمي والتعليم في الإدارة بالتلقيم والسعي وراء حصول الطالب على الشهادة.

4. يجب توجيه البحث العلمي في الإدارة إلى حل مشكلات المجتمع والارتقاء بالدراسات العليا، وتوجيه البحث العلمي وإظهار أن الإدارة علم مفيد ونافع من خلال تطبيقات مفيدة ونافعة.

5. أننا في مرحلة متأخرة إلى حد لا يسمح بالحديث عن التطبيق الإبداعي للبحوث الإدارية، فكيف يمكن أن نتحدث عن إبداع إن لم نكن نتقن أولا التطبيقات البسيطة والتي لا تحتاج إلى إبداع.

6. التركيز على أن النقل لا يعني الاستنساخ والمسخ الفكري وإنما إفادة الباحث من التجربة وتطويرها عبر التفكير القادر على الإبداع والتصرف.

7. لا يوجد ما يدفع إلى الاعتقاد بأن الأفضليات ستختلف من قسم لأخر أو كلية إلى أخرى. إن أزمة البحث العلمي عامة وتتناول كافة المدارس والاختصاصات العلمية وليس من السهل عزل ما يتعلق بالبحث الإداري عن باقي الاختصاصات.

8. تتمحور الأفضليات في مواكبة التطورات الحديثة في الإدارة ومحاولة تطبيقها، وذلك بتطوير المناهج ومواءمتها مع الاحتياجات على أرض الواقع في السياق السوري وليس مجرد تلقين لمبادئ وأساسيات.

9. توفر بيئة بحث علمي إداري وإيجاد مستلزمات حقيقية للبحث العلمي الإداري وتأهيل الباحثين الإداريين بشكل منهجي على أجراء الأبحاث العلمية والقدرة على إدارة البحث العلمي الإداري.

10. إن البحث العلمي المناط فقط بالترقي لا يجدي نفعا وإنما يجب أن نوفر للباحث في الإدارة جو المعرفة والإبداع من خلال إعطائه الإمكانيات اللازمة للحصول على بحث نوعي جيد.

التوصيات

توصي الدراسة بضرورة توفير الظروف الملائمة للقيام بالبحث العلمي الإداري القابل للتطبيق، وفي هذا الإطار نقترح النموذج التالي لتعميق الصيغة العلمية والبحثية في العلوم الإدارية:

1. إعادة هيكلية النظام البحثي في الكليات الإدارية بتوجيه قطاعيا وفق خطة منهجية يشارك بها كل أعضاء القسم ترتكز إلى رؤية عقلانية، ومنهجية علمية واضحة مبنية على قواعد ومعايير مستلهمة من مثيلاتها في أرقى المراكز البحثية العلمية العالمية.

2. المسح الميداني لتحديد احتياجات منظمات المجتمع وحصر المشاكل ووضع الأولويات لمجموعة المسائل البحثية ذات الطابع العلمي الإداري في كل منظمة من خلال تكليف مجموعة من الخبراء بمراجعة المشاكل المركزية المطروحة واعتمادها حسب قابليتها للتنفيذ.

3. التثبت من إمكانية إجراء البحث وتطبيقه ومجالات استخدامه بعد دراسة الجدوى الاقتصادية لإمكانية تمويله، بتكليف جهة علمية أو بحثية قادرة على القيام بحل مجموعة المشاكل المطروحة والفترة الزمنية الدنيا والقصوى اللازمة لإجراء البحث، حتى لا تميع المسائل بإلقاء اللوم الدائم على الغير، وإبرام عقد بين المنظمة والجهة البحثية ببنود واضحة وملزمة للجهتين.

4. التركيز على أصالة البحوث المقدمة ومساهماتها العلمية بدلا من تكرارها دون طائل، والابتعاد عن معالجة مشكلات ولدت في بيئات غربية تدرس وتعالج بنظريات ووسائل وطرق مطورة في بيئتها الاقتصادية والاجتماعية، بغية إخراج الباحثين المحليين من شعورهم بالإحباط والدونية وعبثية عملهم في عدم تقديم جديد والاستفادة من مخرجات الحضارة الغربية في حدها الأدنى.

5. إجراء مسح لعدد من المراكز البحثية المرموقة في مجال الإدارة للخروج منها بنموذج يعمم على جميع مراكز البحث الإداري في سورية.

6. إقامة مؤتمر سنوي واحد على الأقل تستضيفه إحدى المراكز البحثية في مجال الإدارة على مستوى أعضاء الهيئة التدريسية لعرض البحوث الإدارية المنجزة أو قيد الانجاز ومناقشة نتائجها.

7. إقامة مؤتمر سنوي إجباري لجميع الباحثين وطلبة الماجستير والدكتوراه في مجال الإدارة وإلزامهم بعرض موجز لأهم نتائج أبحاثهم والمنظور المستقبلي لها، بمشاركة القطاعين العام والخاص وفتح حوار حول كيفية تفعيل آلية تطبيق البحوث الإدارية

والتركيز على أحد الجوانب ذات الأولوية بالنسبة لمنظماتنا، يدعى للمشاركة فيه خبرات عالمية في هذا المجال لعرض تجاربها ومناقشة إمكانية الإفادة منها.

8. العمل على نشر نتائج البحوث العلمية والتطبيقية منها بشكل خاص، وعدم تركها حبيسة رفوف المكتبات التي تثقلها المجلات والدوريات العلمية غير المقروءة إلا على نطاق محدود، والاتصال مع الجهات التي من الممكن أن تستفيد من نتائج البحوث فترسل لها النتائج النهائية أو ملخصاتها وخلق آليات لتعزيز الاستفادة من نتائج البحوث ونشرها من خلال كافة الوسائل الإعلامية المختلفة.

الخاتمة

يستدعي أن يواكب مفهوم تنظيم وتفعيل المراكز البحثية بشكل عام وفي مجال الإدارة بشكل خاص التطورات والتغيرات التي يعيشها العالم. وعبر استعراض نماذج البحث العلمي الحالي في أغلب الكليات والمعاهد العليا السورية في مجال الإدارة نجده يميل إلى تكديس البحوث كميا على حساب النوعية، مما يخلق فجوة في العقل العلمي البحثي لدى الأجيال بالإتكالية والنقل ومحاولة إسقاط تجارب الباحثين العرب على علاتها في البيئة السورية، أو محاولة إجراء بحوث على نمط البحوث المنشورة في الغرب مع الجهد الكبير في محاولة حشرها دون طائل وأقلمتها بشروطها الغربية سواء قبلتها البيئة المحلية أم لا، متذرعين بالخلل الداخلي والفساد، وإن كنا لا ننفي وجوده، الذي يمنع التطبيق. وهذا ما دفعنا إلى القيام بهذا البحث لتلمس واقع تطبيق البحوث الإدارية في منظمات المجتمع ودراسته من جانبين: ركز الأول منهما على الرسائل المنجزة وتتبع الثاني أراء الباحثين حول هذه القضية.

المصادر والمراجع

- ***المراجع العربية***

1. إبراهيم، عبد الرافع السماد، وياسين أحمد، سهام (2005). تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع، مجلة التربية , كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 127 جزء أول أكتوبر. ص17 .
2. الخطة الخمسية العاشرة، (2006-2010). قطاع التعليم والبحث العلمي. ص 721.
3. الخفاف، عبد علي (2007). الرسائل العلمية ترف أم حل للمشكلات؟ ورقة مقدمة إلى الندوة المصاحبة للمؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في اتحاد الجامعات العربية، جامعة الجنان– طرابلس/لبنان في 21-22 نيسان.

4. السباعي، مالك (2006). إستراتيجية نقل تكنولوجيا البحث العلمي بين الجهات الأكاديمية وبين الجهات التطبيقية، ورقة مقدمة إلى التجمع الرابع لمؤتمرات "آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي"، 11–14 كانون الأول 2006، دمشق.
5. العاجز، فؤاد علي (2004). "البحوث العلمية وتنمية المجتمع بين الركود والفعالية". بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع بعنوان "دور الجامعات في التنمية". جامعة الأقصى-غزة-فلسطين- في الفترة ما بين 3-5/ مايو/ 2004م.
6. العبد العالي، عبد الرحمن (1998). دعم البحث العلمي وربطه بالقطاعات الإنتاجية. تجربة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. الأردن.
7. القحطاني، سالم بن سعيد (1998م).مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، مجلة الإدارة العامة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثالث،رجب 1419هـ.
8. الكساسبة، محمد مفضي (2009). "تمكين التوافق الاستراتيجي بين تكنولوجيا المعلومات والأعمال: دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات في الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال: مجلة علمية عالمية محكمة، ISSN 1815-8633، المجلد5، العدد 2، نيسان 2009، ص. ص 273-292.
9. الكيلاني، تيسير (2001). نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وجودة النوعية. بيروت: مكتبة لبنان.
10. الناغي، محمود السيد (2002). معوقات البحوث الإدارية في الوطن العربي، ندوة المؤتمر العربي الثاني للبحوث الإدارية والنشر، الإمارات العربية المتحدة، ص34.
11. بشور، هيام وجبرة، رفيع (2006). مخرجات البحث العلمي والتطوير التقاني ومؤشرات الأداء. المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني، دمشق 24-26 أيار 2006.
12. دياب، أصف والغزي، رياض وخميس، إبراهيم (2006). التخطيط والتنظيم والإدارة آليات العمل في المؤسسات البحثية ومتطلبات تطويرها. المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني، دمشق 24-26 أيار 2006. ص 2.
13. سعيد، يوسف وصالح، بثينة (2007). العلاقة بين الجامعة وسوق العمل. المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق- الذي عقد في محافظة اربيل في الفترة من 11 إلى 13 كانون الأول.
14. شهيب، محمد علي (2000). نظام التحام الجامعة مع واقع المجتمع ومشكلات متطلباته وتطوراته، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، جامعة القاهرة، 27–28 مارس2000.
15. عامر، ربيع عبد الرؤوف (2008). مقترح لتطوير العلاقة بين البحث العلمي بالجامعات ومؤسسات الإنتاج، المؤتمر الثاني لتطوير وتخطيط التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد، 24–27 فبراير 2008. ص 627
16. غنيم، أحمد إبراهيم (2009). "ضمان الجودة والاعتماد: هل تكفي لحل أزمة كليات الإدارة؟ المؤتمر الأول لجامعة 6 أكتوبر. "الجودة في التعليم العالي: تجارب وخبرات". 8 و9 أبريل 2009.
17. محمد سعيد، سيد أحمد (1997). تعاون أعضاء هيئة التدريس مع القطاع الصناعي. ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، رؤى مستقبلية 25-1418/10/28. الجزء الثاني ص 525-533 .
18. ناصر، أكرم والأخرس، صفوان وبريز، بشير (2006). البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية السورية. ندوة أهمية البحث العلمي في التطوير الصناعي،مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية، دمشق28/27، ت2، 2006.

- ***المراجع الأجنبية***

19. Barth Richard P. (2008) Effective Practices in Academic–Agency Partnerships for CWS Research: Reflections of a Fortunate Researcher, Presented to the 4th Annual Leadership Symposium on Evidence Based Practice, CA. January 28, 2008, San Diego.
20. Bok, Derik (1982) Beyond the Ivory Tower: the Social Responsibilities of the Modern University. Cambridge. Massachusetts, Harvard University Press.
21. Brown, N. B. (1999). Presidential and political perceptions of regional accreditation effectiveness and reform. Dissertation. Knoxville: The University of Tennessee.
22. EURAB: EUROPEAN RESEARCH, ADVISORY BOARD (2007). Research and Societal Engagement, FINAL REPORT, June 2007. 18P.
ec.europa.eu/research/eurab/pdf/eurab_07_013_june_%202007_en.pdf
23. Evans, J. (1993). Applied production and operations management. West Publication Co. USA.
24. Green, D. (1998).What is Quality in Higher Education? Concepts, Policy, and Practice. Society for Research in Higher Education. Open Learning press: Buckingham, UK.
25. Harvey, L. Green, D. and Burrows, A. (1993). Assessing Quality in Higher education: A trans binary research project. Assessment and Education in Higher Education, 18(2),143-148.
26. He, Z., Gens and C. Campbell-Hunt (2009). Research collaboration and research output: A longitudinal study of 65 biomedical scientists in a New Zealand university. Research Policy 38: 306-317.
27. Shannon .T,J & shoenfeld ,C. (1965). A university Extension the center of Applied Research in Education , New yourk, p3.
28. Shauna, B. and Harper, L. (2006). An 'inter–cultural' view of community–academic partnerships: tales from the field, Paper presented at the 36th Annual SCUTREA Conference, 4–6 July 2006, Trinity and All, Saints College, Leeds. http://www.leeds.ac.uk/educol/documents/155187.htm (8 of 8).
تم الدخول إلى الموقع بتاريخ [2010/04/13 -01:33:12 AM]
29. Siune, et al, (2004) Societal Issues, Priorities of scientific research in societal issues in FP7, Dansk Center for Forsknings analyze, December 2004. (www.cfa.au.dk)
30. Welsh, R., L. Glenna, W. Lacy and D. Biscotti (2008). Close enough but not too far: Assessing the effects of university-industry research relationships and the rise of academic capitalism. Research Policy 37: 1854-1864.